

**فاعلية ادارة المخاطر المصرفية في منح الائتمان دراسة تحليلية
لعينة من المصارف العراقية الخاصة**

م.م. علاء علي صالح الازيرجاوي

م.م. فسان علي عبد الحسن الخفاجي

جامعة صفاقس /كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

The effectiveness of banking risk management
in granting credit: an analytical study of a
sample of private Iraqi banks

فاعلية ادارة المخاطر المصرفية في منح الائتمان دراسة تحليلية لعينة من
المصارف العراقية الخاصة

Assistant teacher: Alaa Ali Saleh Al-Azirjawi*
Assistant teacher: Ghassan Ali Abdul Hassan Al-
Khafaji

م.م. علاء علي صالح الازيرجاوي*
م.م. غسان علي عبد الحسن الخفاجي

University of Sfax / Faculty of Economics and
Management

جامعة صفاقس / كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

تاريخ النشر: 2025/06/01
Received: 10/08/2024

تاريخ القبول: 2024/08/21
Accepted: 21/08/2024

تاريخ الاستلام: 2024/08/10
Published: 01/06/2025

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى إدارة المخاطر المصرفية (كهدف) نظرياً وعملياً، وتحديد أهم أنواع المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها البنك، واستعمال نماذج لكل خطر وإجمالي المخاطر للوصول إلى قيمة المخاطرة وتبحث الدراسة الحالية في العلاقة بين المخاطر المصرفية ومنح الائتمان، أجريت الدراسة على عينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تضمنت (13) مصرفاً بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010) ولغاية (2022)، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال التحليل المالي للبيانات المتمثل بمؤشرات ادارة المخاطر المصرفية والائتمان المصرفي، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أظهرت نتائج مخاطر السوق أن هذه البنوك كانت أكثر حذراً عندما يتعلق الأمر بمخاطر أسعار الفائدة، مما عزز عملياتها المصرفية وإن التقلبات المستمرة في أسعار الفائدة لها تأثير كبير على مخاطر أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى مكاسب أو خسائر للبنك وعلى الرغم من توفر بعض الأدوات المالية، واوصت الدراسة ضرورة تعزيز الثقافة الشاملة لإدارة المخاطر من خلال توفير التعليمات والتدريب على التعامل مع البيانات، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، والاعتماد بشكل أكبر على إصدار القروض لتعزيز الأرباح حتى تتمكن البنوك من الاستثمار في الفرص التي يتيحها تغيير أسعار الفائدة والاستفادة من التحولات الاقتصادية وللقيام بذلك، ستحتاج البنوك إلى دراسة الفرص والتحديات المحتملة واتخاذ الاحتياطات المختلفة، مثل إنشاء وتوسيع أقسام إدارة المخاطر داخل البنوك المشمولة في عينة الدراسة والاستعانة بشركات استشارية أجنبية للمساعدة في تجميع المحفظة الاستثمارية للبنوك والسعي إلى دمج أحكام لجنة بازل 3 التي توفر الضمانات الأساسية لعزل البنوك عن المخاطر المحتملة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المصرفي، الائتمان النقدي، تقلب أسعار الفائدة

Abstract

The study aims to manage banking risks (as a goal) theoretically and practically, identify the most important types of banking risks that the bank may be exposed to, and use models for each risk and the total risk to reach the risk value. The current study examines the relationship between banking risks and granting credit. The study was conducted on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange, which included (13) banks, based on the financial data published in the Iraq Stock Exchange for the period (2010) to (2022). In order to achieve the objectives of the study, financial analysis of the data represented by indicators of banking risk management and bank credit was used. The study reached a set of

conclusions, the most important of which are: The results of market risks showed that these banks were more cautious when it came to interest rate risks, which strengthened their banking operations, and that the continuous fluctuations in interest rates have a significant impact on interest rate risks, which may lead to gains or losses for the bank, despite the availability of some financial tools. The study recommended the need to enhance the comprehensive culture of risk management by providing instructions and training on dealing with data, predicting potential risks that the bank may be exposed to, and relying more on issuing loans to enhance profits so that banks can invest in opportunities that It allows them to change interest rates and take advantage of economic shifts. To do this, banks will need to study potential opportunities and threats and take various precautions, such as establishing and expanding risk management departments within the banks included in the study sample, hiring foreign consulting firms to help assemble the banks' investment portfolio, and seeking to incorporate the provisions of the Basel III Committee, which provides basic guarantees to insulate banks from potential risks.

Keywords: Banking risk management, Cash credit, Interest rate volatility

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أمراً حيويًا لتنمية أي دولة وتطورها الاقتصادي، وهو احد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث تعمل كوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، نتيجة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي السريع، شهد القطاع المصرفي نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة عكس أداء البنوك وتطورها في تقديم الخدمات المالية الحديثة، وكذلك اعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة في تقديم الخدمات للمستثمرين الحاليين أو المستقبليين أو المحتملين، التطور السريع، وهناك بعض المخاطر المرتبطة بالتوسع والتحول السريع للاقتصاد، وخاصة بالنسبة للقطاع المصرفي، وتعدد المخاطر التي تحيط بالقطاع المصرفي، فمن هذه المخاطر ما هو مرتبط بالمصرف نفسه سواء كان المصرف تجاري أو إسلامي ومنها ما هو متعلق بالبيئة المحيطة بالمصرف ومن أمثلة المخاطر الداخلية (مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال والمخاطر التشغيلية) وغيرها من المخاطر أما المخاطر الخارجية المحيطة بالبنوك فمن أمثلتها: (المخاطر السياسية والاقتصادية والمخاطر المتعلقة بالقوانين والتشريعات ومخاطر سعر الصرف) وغيرها، إذ تقوم السلطات التنظيمية والرقابية (البنك المركزي) في تحسين جودة إدارة المخاطر من خلال متطلبات الترخيص، والحد الأدنى لرأس المال، والقواعد الصارمة لكفاية رأس المال وتشديد المسؤوليات ومعايير الائتمان، وتوفير القواعد الإرشادية لإدارة المخاطر والسياسات ذات الصلة، مما يؤدي إلى النظام في المؤسسات مالية الموثوقة وتعد مخاطر الائتمان أحد أكثر أنواع المخاطر شيوعًا التي تواجهها البنوك التجارية، وتحدث عندما يفشل المقترض في سداد القرض في تاريخ الاستحقاق، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للأصول، إذ تقدم البنوك التجارية بشكل متكرر قروضًا مقابل ضمانات معينة، والتي قد تفقد قيمتها بمرور الوقت، مما يقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المختلفة، إذ تكون الصناعة المصرفية محفوفة بالمخاطر بعضها متصلة في المصرف نفسه، بينما يرتبط بعضها الآخر بالبيئة المحيطة مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى أمثلة على المخاطر الداخلية.

مشكلة الدراسة

مع التطور المفاهيمي للقضايا المالية والمصرفية في القطاع المصرفي، أصبح من الأهمية بالنسبة للبنوك أن تولي اهتمامًا وثيقًا لكل ما من شأنه تحسين وضعها التنافسي وجعلها عاملاً جذابًا في تحقيق ازدهار اقتصادي في الدولة من خلال الإدارة الجيدة من المؤشرات المهمة ضمن نطاق عملهم يتم إدارة المخاطر المصرفية في منح الائتمان. عليه تتضح الملامح الرئيسة للمشكلة الميدانية للدراسة الحالية عبر تأطيرها بالتساؤل الآتي: -

1. هل توجد فاعلية في مؤشرات إدارة المخاطر المصرفية في منح الائتمان؟

اهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية المتغيرات التي تناولتها بالشرح والتحليل والتفصيل وصولاً إلى تحقيق الإدارة الفعالة لكل من مؤشرات مخاطر المصرفية وأثرها على القروض من أجل تحقيق الاداء المالي المصرفي الفعال وكما تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الكبيرة للنشاط المصرفي.

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. إدارة المخاطر المصرفية (كهدف) نظريًا وعمليًا، وتحديد أهم أنواع المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها البنك، واستعمال نماذج لكل خطر وإجمالي المخاطر للوصول إلى قيمة المخاطرة.

2. تبحث الدراسة الحالية في العلاقة بين المخاطر المصرفية وتقييم الأداء المالي، وكذلك كيفية تأثير ذلك على الائتمان، ويجب الاعتراف بهذه المساهمات في مجال إدارة البنك.

مجال ومجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهي 13 مصرفاً من بين 21 مصرفاً تجارياً وقد تم اختيار عينة بالاعتداد على توفر البيانات واستقرار عمل المصارف في السوق الأولية لمدة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2022 وهي مدة الدراسة المطبقة.

جهود معرفية سابقة

1. دراسة: فارس ومهدي، 2018

عنوان الدراسة (تأثير ادارة المخاطر المصرفية وفق مدخل ادارة المشروع في الأداء المصرفي وامكانية تطبيقه في المصارف العراقية- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

الهدف من الدراسة هو إنشاء إطار عمل لتقييم إدارة مخاطر المشروع ومعرفة كيفية وضعها موضع التنفيذ من أجل تحسين الأداء المصرفي، وتناولت الدراسة المشكلة التي تطرحها تحديات البنوك في تنفيذ إدارة مخاطر المشاريع وإمكانات تطبيقها في البنوك العراقية، تم استعمال مقاييس أداء المصرف مثل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، بالإضافة إلى مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع، تم اختيار عينة البحث من بين 12 بنكاً للفترة 2004 و 2016 وهي فترة البحث المعنية، كانت النتيجة الأكثر أهمية للبحث أن البنوك تواجه مجموعة واسعة من المخاطر، مما يستلزم حاجة ملحة لتقييم هذه المخاطر بشكل كلي بدلاً من استعمال النهج القديم لتحليل كل خطر بشكل منفصل عن المخاطر الأخرى، وبحسب النتائج يجب إنشاء مكتب متخصص لإدارة مخاطر المصرف بشكل كامل دون فصل فئات المخاطر ويجب أن يكون لهذا المكتب سلطة وضع السياسات بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للبنك.

2.دراسة الكروي، 2015

عنوان الدراسة (نظ إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف)

كان الهدف من البحث عن المخاطر المصرفية (كهدف) من الناحية النظرية والممارسة هو تحديد أهم أشكال المخاطر المصرفية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف واستعمال نماذج لكل خطر ومخاطر عامة للوصول إلى قيمة المخاطر. أجريت الدراسة في 20 مصرفاً أجنبياً من أصل 30 مصرفاً علاوة على ذلك، يتم تصنيف هذه البنوك من بين أفضل 30 بنكاً في العالم بناء على رؤوس أموالها. بعد إجراء الاختبار وفقاً لهذا التحليل لـ (18) مؤشراً و (5) مخاطر، يتم إجراء التحليل الأكثر أهمية على مستوى المخاطر المصرفية من خلال اعتماد تحليل للوصول إلى أهم مؤشرات المخاطر المصرفية بعد اختبارها وفقاً لهذا التحليل لـ (18) مؤشراً و (5) مخاطر، وعلى ضوءها، تم وضع ستة مؤشرات لثلاثة أنواع من المخاطر (الائتمان، والسيولة، ورأس المال) كان لها الأثر الأكبر على المخاطر المصرفية، والتي تم حسابها باستعمال إجمالي المخاطر المصرفية والاتجاه العام لهذه المؤشرات الستة، ويمكن استعمال هذه المؤشرات لتحديد قوة أهم الأهداف المصرفية على بقية الجهاز المصرفي يمكن استعمال هذه المؤشرات لتحديد القوة النسبية لأهم الأهداف المصرفية مقابل بقية الأهداف، وكذلك قيمة البنك.

3.دراسة: Chikomba.et al, 2013

An investigation into the effectiveness of risk management policies employed on credit finance to

.Zimbabwe .Bindura Satellite Branch .SMEs: A case study of SEDCO

عنوان الدراسة (تحقيق في فعالية سياسات إدارة المخاطر المستخدمة في تمويل الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عن سدكو، فرع بيندورا ساتلايت، زيمبابوي)

كان هدف الدراسة هو تحديد والتحقيق في مخاطر التمويل الائتماني والائتماني المالي التي تتعرض لها الأسواق المالية، وكذلك تحديد والتحقيق في أنظمة إدارة المخاطر والتصورات والإدارة والفعالية من أجل تحسين أو تعزيز المعايير وتقليل أو القضاء على مخاطر تشغيل الأعمال، لا سيما في التعامل مع إدارة تمويل الائتمان وسياسات إدارة المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة في سدكو زيمبابوي، تم استعمال استبيان الإكمال الذاتي التقليدي كأسلوب أساسي لجمع البيانات، وتم استعمال ه للحصول على ردود ومعلومات المقابلة من الموظفين المستهدفين في سدكو بيندورا (جميع الفئات) تم توزيع ما مجموعه 20 استبياناً، مع إرجاع خمسة عشر استبياناً بالكامل، مما أدى إلى معدل استجابة بنسبة (75%) وقدمت الدراسة توصيات توجيهية مناسبة بشأن مواضيع محددة تتعلق بأهمية إدارة المخاطر والإبلاغ عنها، ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الخدمية المالية، ولكن أيضاً بالنسبة للمؤسسات خارج سوق الخدمات المالية بشأن أفضل ممارسات الائتمان وإدارة المخاطر ووفقاً لبعض التقارير، أدت سياسة إدارة المخاطر في سدكو، والتي تعتمد عليها لتشديد المعايير وإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال، إلى انهيار الشركات القطاع المالي ككل، من ناحية أخرى لا يزال يواجه مخاطر الائتمان، وبعضها يؤدي إلى فشل الشركات، كل ذلك لأن مخاطر الصناعة تتغير وتستمر في الارتفاع بشكل كبير في عالم ما بعد الحداثة من الأعمال المعقدة تقنياً.

الإطار المفاهيمي لفاعلية إدارة المخاطر المصرفية.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر المصرفية هي حجر الزاوية الرئيس في العمليات المصرفية إذ إن فعالية أنظمة إدارة المخاطر في المصارف ستضمن بقاءها وستزيد بشكل غير مباشر من ربحيتها وتعد إدارة المخاطر أكثر أهمية في قطاع الخدمات المالية من أي جزء آخر من النظام الاقتصادي وذلك لأن ضعف نظام إدارة المخاطر المصرفية لا يؤدي فقط إلى فقدان الأرباح، فإنه سيكون له تأثير أكثر حدة ويؤدي إلى انهيار المصارف كما إن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحمي أصول المصرف وأرباحه من خلال تقليل احتمال الخسارة قبل حدوثها، وتخفيف تأثيرها عند حدوثها، وتنفيذ انتعاش سريع بعد وقوعها كما إن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية مستمرة تعتمد بشكل مباشر على التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف. (Faridah,2013)

إن إدارة المخاطر وفق COSO ومعايير الأيزو: منذ عام 2004 أصبحت إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من العمليات اليومية لجميع الإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية من خلال تبنيها من قبل المستويات الإدارية العليا وتطبيق سياسات استراتيجية ودمجها مع نظام متكامل لإدارة الوحدة الاقتصادية وأن استراتيجية المخاطر تعبر عن كيفية التعامل مع المخاطر في الوحدة الاقتصادية وأن تتفق جنباً إلى جنب مع استراتيجية عمل الوحدة الاقتصادية (Harvey,2008).

ثانياً: تعريف إدارة المخاطر

هي الإجراء المستخدم لضمان عدم حدوث أشياء غير مواتية مرتبطة بالمواقف التي تسبب الخسائر (David,2008) وتهدف عملية إدارة المخاطر في أي منظمة إلى تطوير أساليب وقائية من أجل تجنب الخسائر أو الأحداث التي من شأنها أن تضر المصرف كما إن إدارة المخاطر هي أيضا عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه، والسيطرة على الموارد التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة عندما يحدث الحدث السيء (عودة،2015). وهناك تعريف لمنظمة الدولية للمقاييس الموحدة (ISO) التي هي نموذجية وتغطي معظم القضايا العامة "إدارة المخاطر هي جزء أساس من استراتيجية إدارة أي منظمة، وهذه هي العملية التي تعالج بها المصارف بشكل منهجي المخاطر المرتبطة بأنشطتها بهدف تحقيق منفعة مستدامة في كل نشاط وعلى صعيد محافظة جميع الأنشطة". (Dam,2010).

(Linden&Palmaer,2015). وتعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها العملية النظامية لتحديد وتقييم الاستجابة للأحداث التي قد تؤثر في الأهداف، اما (Alam&Masukjjaman,2011) فقد وضخوا عمليات إدارة المخاطر في الشكل (1) كما أعطوا فكرة واضحة ومختصرة عن كيفية العمل بكل خطوة من خطوات عمليات إدارة المخاطر وكما في الاتي:



الشكل (1) عمليات إدارة المخاطر

Alam, Zahangir & Masukujjaman, " Risk Management Practices: A Critical Diagnosis of Some Selected Commercial Banks in Bangladesh", Volume-VI, Number-01, 2011.

ثالثاً: مبادئ ومزايا إدارة المخاطر (William, 2012)

1. تحديد الهوية: إن وظيفة إدارة المخاطر هي المسؤولية عن تحديد المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المصرف وقياس التعرض المالي المرتبط به.
2. القبول: إن وظيفة المخاطر مسؤولية عن نقل المخاطر المختلفة إلى التسلسل الهرمي وضمان فهم جميع أعضاء هيئات القرار لآثار اتخاذ المخاطر المختلفة.
3. القياس: تقوم وظيفة المخاطر بتحديد المخاطر المختلفة والتعرضات المالية المتعلقة بها ويمكن أن تكون وظيفة المخاطر مسؤولية أيضاً عن تحديد العائد المتوقع من تحمل المخاطر.
4. المراقبة: تقوم وحدة المخاطر بمتابعة جميع القرارات التي تتخذها إدارة المصرف فيما يتعلق بالمخاطر والتأكد من أنها تتبع بدقة استراتيجية المصرف التي يضعها مجلس الإدارة.
5. إعداد التقارير: إن وظيفة المخاطر مسؤولية عن إبلاغ الإدارة العليا وكذلك مجلس الإدارة بالمخاطر المختلفة، وهم مسؤولون عن الإبلاغ عن أي مخاطر جوهرية داخل المصرف ولكن أيضاً تجاه الهيئة الرقابية.
6. السيطرة: يجب أن يكون لدى المصرف ما يكفي من الأصول لدعم إدارة المخاطر التي يواجمها، وإن وظيفة المخاطر مسؤولية عن التأكد من أن التعرض للمصرف هو في حدود الحد الذي يحدده المصرف ويتبع جميع المتطلبات التنظيمية.

مفهوم الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

يقصد بكلمة الائتمان الائتماني على سلامة رأس المال الذي يقدمه المقرض للمقترض، وهذا لكون من يملك المال ربما لا تكون لديه الامكانية أو الرغبة للقيام باستثمار حقيقي، فبقي يحافظ على القيمة الحقيقية لثروته، فإنه يقوم باستثمار مالي عن طريق تقديمه لشخص آخر، وهذا الأخير يقوم باستهلاكه أو استعماله في استثمار حقيقي، وغالباً ما يكون ذلك عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين مقابل أن تأخذ الفرق بين معدل الإقراض ومعدل الاقتراض، فهي تسهل حركة رؤوس الأموال ومنه يتطور الاقتصاد ككل نتيجة زيادة إنتاجية رأس المال. (الزبيدي، 2002) يعد الائتمان مقدار من التسهيلات قصيرة الاجل التي يحصل عليها الفرد وشركات الاعمال من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات راس المال الجارية ولفترة لا تزيد عن سنة واحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الافراد والشركات (مطر، 2006).

ثانياً: تعريف الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف ويمثل بصفة أساسية بالقروض التي تمنحها المصارف لزمائنها (افراد ومنظمات). او هو مصطلح يستعمل للدلالة على المعاملات التي تنطوي على نقل الأموال والممتلكات الأخرى بشروط مضمونه وعداً بسداد اصل المبلغ مع مستحقاته في تاريخ مستقبلي محدد. (Ahiab,2012).

ويعرف بأنه عملية امداد المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالمال على ان يتعهد المقرض بسداد تلك الأموال والفوائد بشكل مبلغ مقطوع او على دفعات في مدة من الزمن، وتم دعم هذه العلاقة عن طريق توفير ضمانات للمصرف لاسترداد أمواله في حالة فشل الزبائن في سداد التزاماتهم (Gabgub,2009).

ثالثاً: أسس او معايير منح الائتمان المصرفي

- 1- توفر الأمان لأموال المصرف: يتسم راس مال للمصرف التجاري بالصغر اذ لا تزيد نسبتته الى الموجودات عن 8% حسب مقررات لجنة بازل، اذ لا بد للمصرف ان يتأكد من ان أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق اقصى قدر ممكن من العوائد، ويرتبط مقدار العوائد بعوامل عدة منها الضمانات الأصلية والتكميلية التي تصاحب قرار منح الائتمان.
- 2- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية (الشمرى، 2008).
- 3- السيولة: ويعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة.
- 4 - قرارات البنك المركزي: حيث تخضع المصارف فيما تمنح من ائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين على المصرف ان لا يتجاوزها فيما يخص التوسع الائتماني وكذا نسبي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بها (احبق، 2013).

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

تحليل فاعلية إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز هذه الدراسة على تحليل مكونات كل عامل خطر مصرفي مذكور في الجانب النظري باستخدام مؤشرات محددة تتوافق مع حجم البيانات المتوفرة لدى عينة الدراسة المكونة من 13 مصرف اهلي عراقي مدرج في سوق العراق للأوراق المالية على مدى ثلاثة عشر سنة. ستوجه الصيغة الاتية باستخدام الطريقة التحليلية:

أ. المخاطر السوقية

تشير هذه المخاطر الى نسبة هامش الفائدة الناتج عن التفاوت بين المكاسب الناتجة عن إصدار القروض والتسهيلات الائتمانية والمكاسب المدفوعة على الودائع والالتزامات المالية الأخرى وأي تغيير في هذا الهامش سيؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة ويمثل هذا الهامش نسبة الأصول (مثل الاستثمارات قصيرة الأجل) الحساسة لتقلبات أسعار الفائدة، فيما يتعلق بالالتزامات (مثل الودائع والقروض التي يحصل عليها البنك) والتي تكون أيضاً حساسة لأسعار الفائدة وتعكس هذه النسبة مستوى المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها بناءً على توقعات اتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية ويهدف المصرف عادة إلى سعر فائدة أعلى من السعر السائد، لأن ذلك من شأنه أن يزيد عوائده، خاصة إذا ارتفعت أسعار الفائدة، والعكس صحيح.

1. الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأمد) / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (الودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف).
2. نسبة مصروفات الفوائد الى ايراد الفوائد.
3. نسبة الاستثمارات في الاوراق المالية الى مجموع الموجودات.

جدول (1)

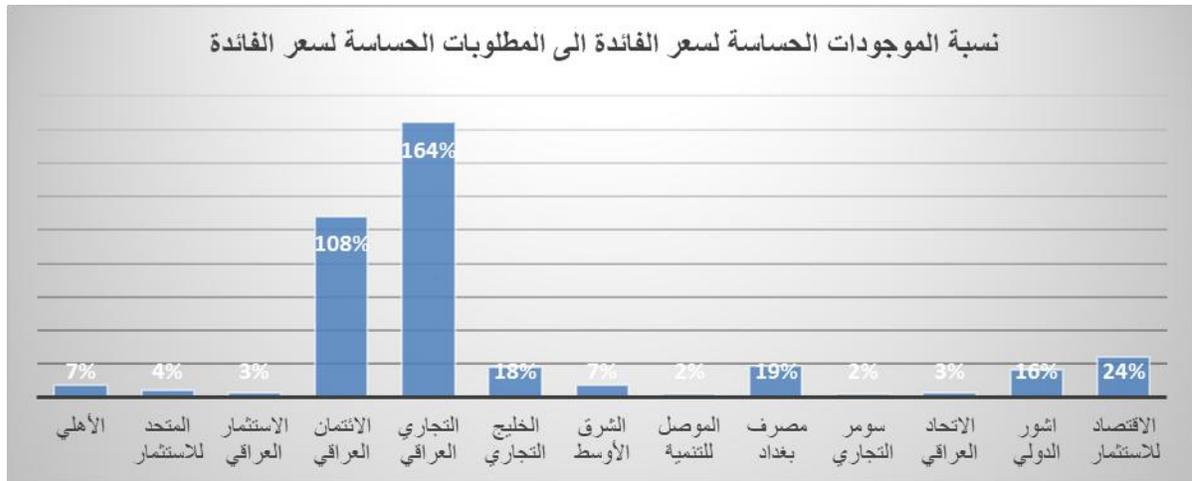
(الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

السنة	الأهلي للاستثمار	المتحد للاستثمار	الاستثمار العراقي	الاتمان العراقي	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للتنمية	مصرف بغداد	سومر التجاري	الاتحاد العراقي	اشور البولي	الاقتصاد للاستثمار	Mean
2010	%13	%1	%2	%80	%165.7	%47	%1	%4	%13	%6	%6	%79	%1	%32
2011	%13	%2	%1	%83	%137	%35	%1	%3	%22	%1	%8	%3	%56	%28
2012	%1	%2	%1	%99	%112	%4	%5	%4	%20	%1	%4	%92	%37	%29
2013	%7	%2	%1	%102	%112	%9	%3	%4	%25	%1	%13	%7	%1	%22
2014	%3	%2	%1	%131	%203	%10	%5	%2	%26	%1	%9	%3	%0	%31
2015	%0.4	%1	%4	%186	%232	%22	%9	%2	%9	%2	%0.01	%3	%0	%36
2016	%1	%2	%5	%181	%228	%13	%12	%2	%10	%1	%0.01	%2	%1	%35
2017	%1	%1	%7	%208	%219	%18	%9	%2	%11	%2	%0.01	%3	%91	%44
2018	%10	%1	%7	%182	%5	%16	%7	%2	%10	%3	%0.17	%1	%112	%27
2019	%14	%1	%1	%129	%28	%17	%10	%2	%11	%4	%0.18	%2	%5	%17
2020	%10	%1	%1	%64	%0.4	%22	%10	%2	%14	%3	%0.19	%2	%3	%10
2021	%6	%26	%2	%155	%14	%8	%11	%1	%35	%4	%0.19	%2	%1	%20
2022	%7	%16	%5	%287	%191	%14	%8	%2	%48	%4	%0.20	%2	%1	%45
Mean	%7	%4	%3	%108	%164	%18	%7	%2	%19	%2	%3	%16	%24	%29

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

تتأثر مخاطر أسعار الفائدة بشكل كبير بالتقلبات المستمرة في أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى خسائر أو مكاسب محتملة للبنك وعلى الرغم من توفر بعض الأدوات المالية، إلا أن المصرف يظل معرضاً لهذه التقلبات بالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص جزء من أدوات المصرف للأصول التي لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة، مثل القروض ذات السعر الثابت، أو الأصول التي ترتفع قيمتها عندما تنخفض أسعار الفائدة، مثل السندات طويلة الأجل ويشير الجدول (1) بوضوح إلى أن المتوسط العام لهذه النسبة بلغ 0.29، في ظل هذه المعطيات نلاحظ ان المتوسطات العام للمصارف عينة الدراسة كل من(مصرف الأهلي العراقي ، مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الموصل للتنمية، مصرف سومر التجاري، مصرف الاتحاد العراقي) اذ بلغت (0.07) (0.04) (0.03) (0.07) (0.02) (0.02) (0.03)، ونتيجة لذلك أبدت هذه البنوك مستوى أعلى من الحذر تجاه مخاطر أسعار الفائدة. وكانت البنوك ذات الوسط الحسابي الأعلى في عينة الدراسة هي (مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي) بقم (1.08) (1.64) على التوالي وتعد هذه النسب مرتفعة مقارنة بالبنوك الأخرى ويشير ذلك إلى ارتفاع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة بسبب اعتمادها على الأوراق المالية قصيرة الأجل أو القروض ذات أسعار الفائدة المتقلبة.

نلاحظ من الجدول أن متوسط قيم البنوك أقل من المتوسط العام ومع ذلك، تبذل هذه البنوك جهوداً كبيرة للتخفيف من هذه المخاطر وهذا يدل على أن هذه البنوك، بالنظر إلى رأس مالها، تمتلك القدرة الكافية على مواجهة هذه المخاطر والسعي للحفاظ على التوازن النسبي في هذه النسبة هدفهم هو إظهار تفوقهم على المنافسين في مواجهة المنافسة درجة عالية من التخصص في الصناعة المالية. كما هو موضح في الرسم البياني (2).



الشكل (2) مؤشر المخاطر السوقية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2022)

جدول (2)

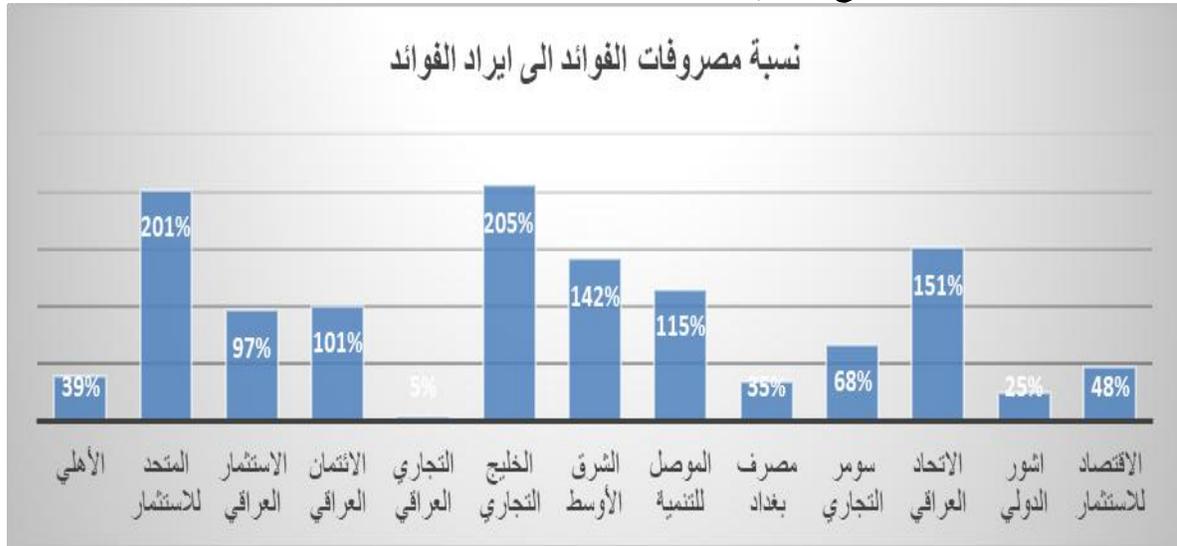
(نسبة مصروفات الفوائد الى ايراد الفوائد) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

Mean	الاقتصاد للاستثمار	اشور الدولي	الاتحاد العراقي	سومر التجاري	مصرف بغداد	الموصل للتنمية	الشرق الأوسط	الخليج التجاري	التجاري العراقي	الائتمان العراقي	الاستثمار العراقي	المتحد للاستثمار	الأهلي	السنة
%227	%16	%53	%38	%2	%33	%1147	%120	%138	%13.3	%143	%39	%1180	%30	2010
%72	%37	%24	%38	%18	%36	%11	%62	%69	%8	%229	%32	%345	%31	2011
%59	%29	%8	%24	%10	%45	%10	%78	%55	%7	%345	%33	%82	%38	2012
%135	%37	%5	%169	%6	%54	%30	%83	%48	%6	%564	%33	%672	%41	2013
%71	%29	%38	%401	%20	%37	%3	%124	%61	%6	%3	%73	%61	%64	2014
%43	%35	%9	%45.69	%99	%27	%11	%92	%56	%8	%2	%126	%26	%30.3	2015
%54	%1	%32	%125.41	%104	%14	%2	%86	%37	%5	%2	%109	%145	%41	2016
%73	%95	%22	%249.34	%110	%33	%2	%117	%50	%3	%1	%136	%19	%111	2017
%61	%10	%21	%279.78	%72	%49	%9	%108	%38	%4	%1	%135	%41	%22	2018
%66	%27	%14	%213.42	%224	%39	%11	%120	%46	%2	%5	%108	%28	%25	2019
%222	%74	%22	%112.38	%82	%34	%41	%360	%1881	%2	%6.5	%236	%7	%35	2020
%64	%113	%46	%53.72	%58	%36	%87	%186	%91	%1	%6	%118	%5	%39	2021
%84	%121	%32	%215.04	%73	%21	%136	%305	%100	%1	%0.3	%79	%6	%3	2022
%95	%48	%25	%151	%68	%35	%115	%142	%205	%5	%101	%97	%201	%39	Mean

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

بالنسبة للبنوك عينة البحث خلال فترة الدراسة فقد بلغ الوسط الحسابي العام لنسبة (نسبة مصروفات الفوائد إلى إيرادات الفوائد) (95%) وهذا يدل على عدم قدرة المصارف على مواجهة التغيرات في السوق وكذلك الإيراد يحقق للمصرف راس مال كافي لمواجهة المخاطر. سجلت المصارف عينة الدراسة مستويات متدنية في نسب المخاطر في (مصرف التجاري العراقي) إذ بلغت (0.05) بسبب الزيادة الحاصلة في إيرادات الفوائد، وكذلك بسبب الزيادة في النشاط المصرفي، و ضخامة حجم القروض قصيرة الاجل (التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل) وهذا يدل على قدرة

المصارف على مواجهة التغيرات في السوق, اعلى نسبة سجلت في المصارف (مصرف الأهلي العراقي , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الائتمان العراقي , مصرف الخليج التجاري , مصرف الشرق الاوسط , مصرف الموصل للتنمية , مصرف سومر التجاري , مصرف الائتمان العراقي , مصرف اشور الدولي , مصرف الاقتصاد للاستثمار) اذ بلغت (0.39) (2.01) (0.97) (1.01) (2.05) (1.42) (1.15) (0.35) (0.68) (1.51) (0.25) (0.48) بسبب الزيادة الحاصلة في مصروفات الفوائد مع انخفاض ايراد الفوائد وهذا يدل على عدم قدرة المصارف على مواجهة التغيرات في السوق وعدم قدرة المصارف عينة الدراسة على تحقيق الأرباح مما يؤثر سلباً بعدم توفير راس مال كافي لمواجهة المخاطر. وبناء على البيانات, يتضح أن غالبية البنوك شهدت نسبة كبيرة من النفقات تتجاوز إيراداتها وتظهر هذه النسب ارتفاعاً كبيراً مقارنة بنسب البنوك الأخرى. ويشير ذلك إلى أن البنوك تواجه تكاليف متزايدة بسبب محدودية ربحية أصولها, وهو ما ينجم عن اعتمادها على الأوراق المالية قصيرة الأجل أو القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة. كما هو موضح في الرسم البياني (3).



الشكل (3) مؤشر المخاطر السوقية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2010-2022).

جدول (3)

(نسبة الاستثمار في الأوراق المالية الى مجموع الموجودات) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

السنة	الأهلي للاستثمار	المتحد للاستثمار	الاستثمار العراقي	الائتمان العراقي	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للتنمية	مصرف بغداد	سومر التجاري	الائتمان العراقي	اشور الدولي	الاقتصاد للاستثمار	Mean
2010	10.7%	1.2%	1.5%	60.0%	65.4%	40.5%	1.5%	4.8%	13.5%	1.0%	4.8%	40.8%	1.2%	19%
2011	8.8%	1.6%	1.0%	51.0%	46.6%	37.6%	0.8%	2.4%	21.2%	0.4%	4.9%	2.2%	38.0%	17%
2012	6.6%	2.0%	0.9%	63.9%	43.6%	4.2%	5.3%	3.7%	18.4%	0.4%	1.3%	42.0%	25.2%	16%
2013	5.9%	1.9%	0.8%	64.9%	33.7%	8.3%	2.6%	2.7%	23.2%	0.3%	13.4%	3.5%	0.6%	12%
2014	2.2%	2.5%	0.7%	65.4%	62.4%	9.5%	3.9%	1.6%	24.9%	0.4%	9.5%	1.1%	0.4%	14%
2015	0.3%	0.8%	3.1%	50.0%	59.3%	20.5%	6.3%	1.5%	6.7%	0.5%	0.0%	1.1%	0.3%	12%
2016	0.3%	1.3%	2.9%	64.4%	68.7%	11.9%	6.5%	1.2%	8.6%	0.2%	0.0%	0.7%	0.4%	13%
2017	0.3%	0.8%	4.1%	64.6%	68.9%	13.7%	4.7%	1.1%	8.6%	0.3%	0.0%	0.7%	46.7%	17%
2018	5.0%	0.7%	4.3%	1.6%	60.3%	11.5%	4.5%	1.1%	8.2%	0.5%	0.2%	0.6%	52.4%	12%
2019	9.3%	0.5%	0.8%	11.2%	42.3%	11.0%	5.5%	1.1%	9.0%	0.4%	0.2%	0.6%	2.3%	7%
2020	8.1%	0.4%	0.8%	0.2%	30.4%	11.4%	5.9%	1.1%	11.9%	0.6%	0.2%	0.6%	1.3%	6%
2021	6.9%	13.9%	1.5%	4.9%	56.3%	4.4%	6.1%	0.8%	29.0%	1.1%	0.2%	0.6%	0.4%	10%

%16	%0.2	%0.6	%0.2	%1.2	%38.8	%0.9	%4.9	%8.2	%65.3	%68.7	%4.0	%7.7	%7.3	2022
%13	%13	%7	%3	%1	%17	%2	%5	%15	%54	%44	%2	%3	%5	Mean

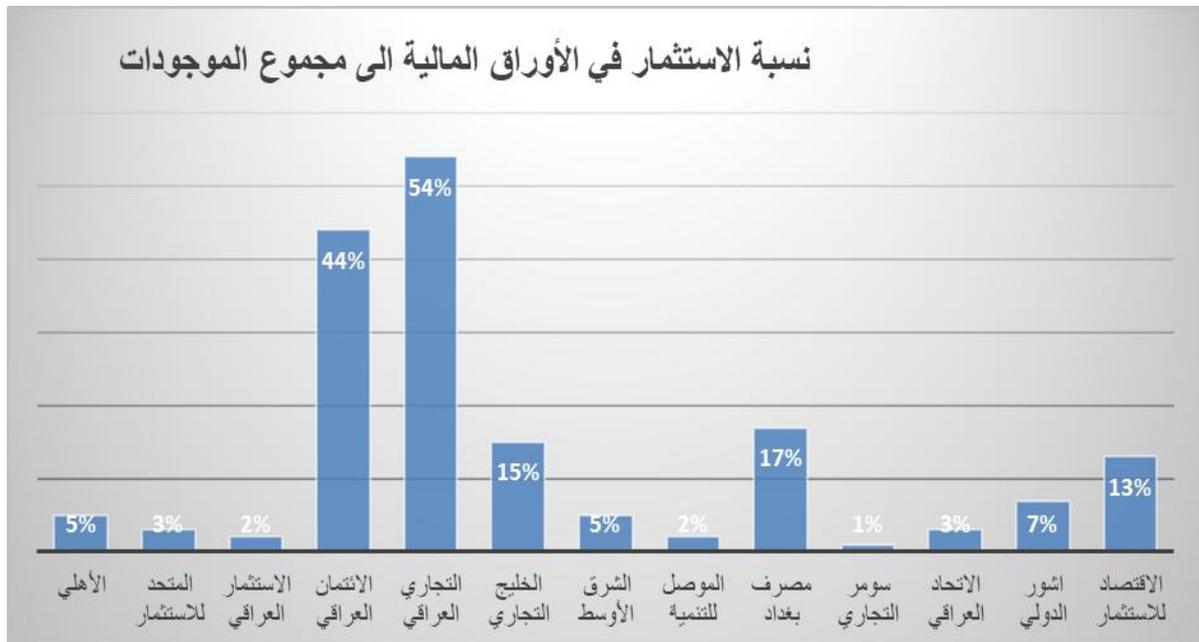
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

تحدد هذه الإحصائية مدى استثمار المصرف في الأوراق المالية التجارية الآمنة للغاية مقارنة بإجمالي أصوله وهو يعكس قدرة المصرف على استخلاص المزايا من هذه الاستثمارات خلال فترات متطلبات السيولة.

يتضح من الجدول (3) بأن الوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.13) من بين (13) مصرفاً عينة الدراسة وسجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف (مصرف الائتمان و مصرف التجاري العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف بغداد و مصرف الاقتصاد للاستثمار) اذ بلغ (0.44) (0.54) (0.15) (0.17) (0.13) ، بسبب الزيادة الحاصلة في العوائد نسبة الى الموجودات وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات ، وهذا يعني أن البنوك ذات متوسط حساسي مرتفع يعطي الأولوية لأمن استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، مع ضمان السيولة الكافية لأي احتياجات.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقتها 13 سنوات (2010-2022) ان اغلب المصارف ادنى من الوسط الحسابي العام للمشاهدات في سنوات الدراسة في المصارف عينة الدراسة (المصرف الأهلي العراقي و مصرف المتحد للاستثمار و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الشرق الأوسط و مصرف الموصل للتنمية و مصرف سومر التجاري و مصرف الاتحاد العراقي و مصرف اشور الدولي) وبلغت (0.05) (0.03) (0.02) (0.05) (0.02) (0.01) (0.03) (0.07) وهي نسبة منخفضة قياساً بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشراً على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت متوافقة او في حالة تفاوت قليل نسبياً قياساً بسبب انخفاض العوائد وقلة الاستثمارات في الموجودات المالية. كما هو موضح في الرسم البياني (4).

ومن خلال تحليل البيانات، يتبين أنه من أصل 169 مشاهدة، هناك مشاهدة كثيرة تجاوزت المتوسط العام وقد لوحظ هذا النظرة الاستثنائية في 13 بنكاً، سجلت خمسة منها نسباً مرتفعة باستمرار خلال فترة الدراسة، وحقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة بلغت (0.68.9) في العام 2017، سجل مصرف الاتحاد العراقي أقل نسبة 0.01 في الأعوام (2016 و 2015 و 2017). وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ أقل مقارنة بالبنوك الأخرى. ويبين الجدول أعلاه الملاحظات والطاقت المتعلقة بالبنوك وسنوات التحقيق.



الشكل (4) مؤشر المخاطر السوقية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2022)

ب. تحليل الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان فشل الطرف المقابل أو المقترض في إعادة التسهيلات الممنوحة له مثل القروض أو السلف مخاطر ائتمانية وله أثر ضار على القدرة المالية الحالية والمستقبلية للبنك وبالتالي، يُعتقد أن هذه المخاطر هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتتمثل في الصيغ الرياضية الآتية:

1. نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض
2. نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك
3. نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية

جدول (4)

(نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

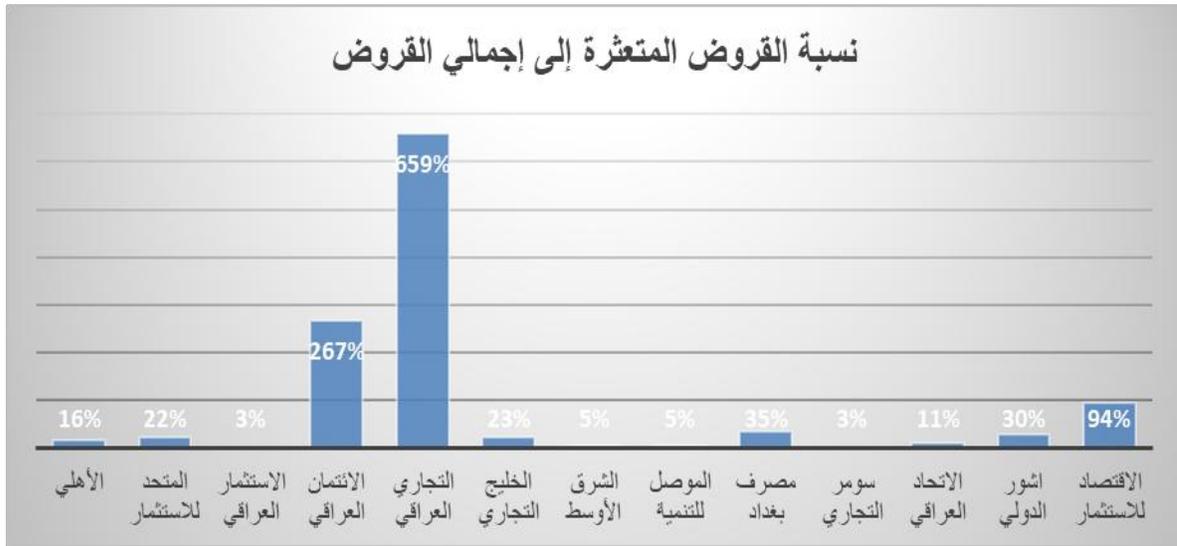
السنة	الأهلي للإئتمنة العراقي	التحد للإئتمنة العراقي	الإئتمنة العراقي	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للئتمنة بغداد	مصرف بغداد	سومر التجاري	الإئتمنة العراقي	أشور الدولي	الاقتصاد للاستثمار	Mean
2010	0.16%	0.05%	0.07%	0.97%	3441%	0.03%	0.02%	0.02%	0.03%	0.04%	0.06%	0.02%	0.277%
2011	0.16%	0.02%	0.02%	0.109%	1321%	0.026%	0.009%	0.001%	0.004%	0.019%	0.060%	0.082%	0.122%
2012	0.11%	0.09%	0.01%	0.106%	644%	0.003%	0.008%	0.002%	0.004%	0.005%	0.017%	0.066%	0.067%
2013	0.07%	0.02%	0.01%	0.224%	383%	0.006%	0.001%	0.002%	0.004%	0.002%	0.008%	0.006%	0.050%
2014	0.09%	0.06%	0.02%	0.658%	220%	0.011%	0.001%	0.002%	0.004%	0.002%	0.000%	0.006%	0.072%
2015	0.15%	0.14%	0.03%	0.183%	196%	0.012%	0.004%	0.002%	0.001%	0.000%	0.022%	0.036%	0.038%
2016	0.23%	0.29%	0.02%	0.290%	130%	0.014%	0.009%	0.002%	0.001%	0.000%	0.095%	0.952%	0.119%
2017	0.46%	0.10%	0.02%	0.231%	98%	0.022%	0.004%	0.002%	0.001%	0.010%	0.094%	0.26%	0.42%
2018	0.27%	0.50%	0.02%	0.228%	162%	0.030%	0.007%	0.013%	0.002%	0.036%	0.121%	0.30%	0.60%
2019	0.13%	0.06%	0.16%	0.228%	1769%	0.018%	0.008%	0.013%	0.002%	0.031%	0.047%	0.37%	0.176%
2020	0.10%	0.66%	0.02%	0.1024%	46%	0.021%	0.004%	0.019%	0.015%	0.017%	0.006%	0.48%	0.105%
2021	0.04%	0.45%	0.02%	0.046%	51%	0.067%	0.021%	0.010%	0.002%	0.011%	0.002%	0.005%	0.021%
2022	0.10%	0.54%	0.06%	0.049%	112%	0.087%	0.008%	0.005%	0.004%	0.011%	0.003%	0.005%	0.027%
Mean	0.16%	0.22%	0.03%	0.267%	659%	0.023%	0.005%	0.005%	0.003%	0.011%	0.030%	0.094%	0.090%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

وقد تم التعبير عن المخاطر المصرفية الأولى في الدراسة في الجدول (4) لأهميتها بالنسبة للبنك وعلاقته بها، مما يجعلها لها الأسبقية على جميع المخاطر الأخرى حتى لو كانت هذه المخاطر مرتبطة بالائتمان في ممارسة العمل المصرفي، بلغ قيمة الوسط الحسابي العام لنسبة (القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) للمصارف عينة الدراسة (0.90) وأن الارتفاع في هذه النسبة يعرض المصرف لخسائر بمقدار النسبة التي تم ذكرها، وكذلك تبين حجم القروض التي من الصعب استردادها إلى إجمالي القروض.

سجلت المصارف كل من (الاستثمار العراقي، الشرق الأوسط، تنمية الموصل، سومر التجاري) ادنى نسب مخاطر لها وقد بلغت (0.03)(0.05)(0.05) مقارنة مع المصارف الأخرى، بسبب الزيادة الحاصلة في إجمالي القروض وكذلك بسبب الزيادة في النشاط الائتماني للمصرف خلال تلك السنة مقارنة مع السنوات الأخرى الخاصة بمدة الدراسة، وكانت أعلى نسبة مخاطر لها كل من (مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف بغداد، مصرف آشور الدولي، مصرف الاقتصاد للاستثمار) وقد بلغت (0.22)(0.267)(0.659)(0.23)(0.35)(0.30)(0.94) وهي نسب مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ب(0.20) ويعود السبب إلى زيادة القروض المتعثرة أما فيما يخص المصارف كل من (الاهلي العراقي، الاتحاد العراقي) وقد بلغت على التوالي (0.16)(0.11) هي نسب مرتفعة لكن أقل من النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي ومن

خلال المعطيات نجد إن المخاطر الائتمانية للمصرف الأهلي مرتفعة وعلى المصرف إن يقدم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الأقل مخاطرة وان يكون جاد في برامج التمويل على الرغم من الظروف الاقتصادية والعمل على تحصيل القروض المتعثرة. ويوضح الجدول أن نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك (الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، الشرق الأوسط، مصرف تنمية الموصل، الاتحاد العراقي، سومر التجاري) وهذا يشير إلى أن هذه البنوك تقوم بتحصيل القروض المتعثرة والتعامل معها وفق إجراءات سليمة وفعالة كما يظهر في الشكل (6).



الشكل (5) مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2022)

جدول (5)

(نسبة القروض المتعثرة الى راس المال الممتلك) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

السنة	الأهلي	المتحد للاستثمار	الاتحاد العراقي	اشور الدولي	الاقتصاد للاستثمار	Mean								
2010	11.0%	0.7%	6.8%	10.0%	13.1%	2.1%	2.7%	2.4%	22.6%	2.2%	2.8%	1.4%	0.2%	6%
2011	8.0%	1.8%	2.4%	7.2%	8.1%	1.9%	1.3%	1.3%	22.4%	0.3%	9.6%	3.1%	2.9%	5%
2012	4.8%	1.1%	2.1%	4.5%	10.4%	4.7%	0.9%	0.6%	17.5%	0.2%	6.9%	0.5%	1.9%	4%
2013	5.0%	3.9%	1.7%	4.0%	7.7%	5.7%	1.3%	1.1%	11.5%	0.2%	2.8%	0.3%	0.4%	4%
2014	5.9%	7.8%	1.2%	2.8%	5.5%	12.4%	0.9%	1.1%	16.3%	2.4%	2.0%	0.0%	0.5%	5%
2015	10.1%	14.2%	1.1%	4.5%	7.2%	12.3%	2.4%	1.5%	11.4%	0.5%	0.0%	2.7%	18.6%	7%
2016	11.2%	25.7%	0.9%	3.2%	4.7%	12.2%	0.4%	1.5%	8.9%	0.4%	0.0%	3.6%	62.9%	10%
2017	22.2%	10.6%	0.7%	2.7%	3.8%	13.9%	1.6%	1.5%	11.5%	0.5%	15.6%	3.7%	1.3%	7%
2018	8.1%	56.6%	0.9%	2.7%	7.1%	16.7%	2.6%	0.6%	60.3%	0.6%	51.2%	2.5%	1.4%	17%
2019	8.7%	5.3%	9.3%	3.0%	7.4%	8.0%	3.1%	0.6%	55.0%	0.6%	43.8%	1.7%	18.0%	13%
2020	11.2%	25.1%	1.0%	3.0%	2.8%	8.6%	1.5%	0.6%	59.2%	2.6%	23.4%	0.1%	18.1%	13%

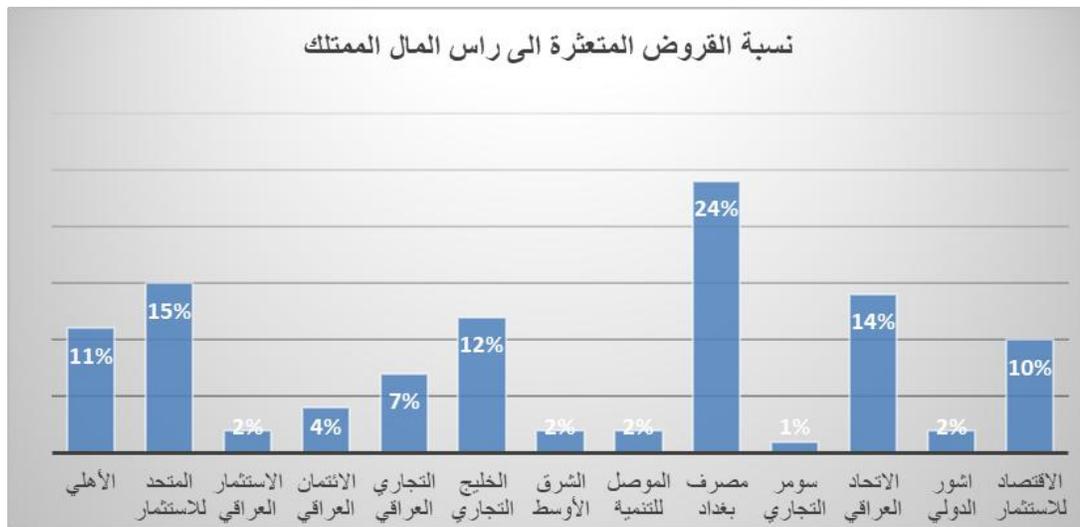
%7	%0.2	%0.1	%14.4	%0.5	%4.8	%3.3	%6.8	%24.2	%4.4	%1.1	%1.5	%21.5	%12.6	2021
%9	%0.2	%0.1	%14.3	%0.4	%4.8	%0.2	%6.7	%29.8	%4.5	%1.1	%0.6	%23.3	%30.6	2022
%8	%10	%2	%14	%1	%24	%2	%2	%12	%7	%4	%2	%15	%11	Mean

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2022-2010)

بالنسبة للبنوك عينة البحث خلال فترة الدراسة فقد بلغ الوسط الحسابي العام لنسبة (القروض المتعثرة إلى رأس المال الممتلك) (8%) وهذا المعدل هو نتيجة التزام بين ارتفاع رأس المال المملوك وانخفاض قيمة القروض المتعثرة.

سجلت المصارف عينة الدراسة مستويات متدنية في نسب المخاطر في (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف تنمية الموصل، ومصرف سومر التجاري، ومصرف اشور الدولي) اذ بلغت (0.02)(0.02)(0.01)(0.02) بسبب الزيادة الحاصلة في رأس المال الممتلك , وكذلك بسبب الزيادة في النشاط المصرفي, و ضخامة حجم القروض قصيرة الاجل (التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل) التي تشكل في اغلب 100% من اجمالي القروض , اعلى نسبة سجلت في مصرف بغداد بلغت (0.24) مما يدل على مدى المخاطر التي يمكن أن تضر المصرف بسبب عدم قدرة المقترض على سداد أصل القرض مع الفوائد المستحقة عليه في الموعد المحدد المتفق عليه وبالتالي عدم تحقيق العائد المطلوب والذي يقابله انخفاض في رأس المال ونظرًا لأن رأس المال المملوك لا يغطي هذه الخسارة، يجب على المصرف بذل جهود كبيرة لتحصيل القروض المتعثرة وتقليلها من أجل منع الخسارة.

اما فيما يخص المصارف كل من (مصرف الاهلي العراقي، مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الخليج العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار) وقد بلغت (0.11) (0.15) (0.12) (0.14) (0.10) هي نسب مرتفعة لكن اقل من النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي وبشكل عام يكشف الجدول (3) عن ارتفاع معدل المخاطر في مصرف بغداد، مما يشير إلى أن السياسة المصرفية المعمول بها بحاجة إلى تقييم ومراجعة من أجل تحسينها وإدارة المخاطر وتقليلها واسترداد المتعثرة من القروض ويتعين على البنوك الأخرى أن تسعى إلى خفض معدلات المخاطرة لديها أيضاً ويتم تخفيض قروضه المتعثرة من خلال المتابعة الفعالة في تحصيل القروض المتعثرة، فضلا عن الالتزام بالتقواعد والتعليقات المصرفية، كما هو مبين في الشكل (6).



الشكل (6) مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2022-2010)

جدول (6)

(نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية) للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

السنة	الأهلي للاستثمار	المحدد للاستثمار	الاستثمار العراقي	الائتمان العراقي	التجاري العراقي	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للتنمية	مصرف بغداد	سومر التجاري	الاتحاد العراقي	اشور السولي	الاقتصاد للاستثمار	Mean
2010	72%	91%	59%	3%	0.4%	24%	31%	42%	22%	127%	93%	30%	76%	52%
2011	68%	94%	67%	4%	1%	31%	38%	53%	21%	146%	58%	63%	2%	50%
2012	45%	154%	93%	2%	2%	82%	32%	83%	14%	71%	363%	71%	1%	78%
2013	32%	154%	86%	1%	1%	69%	38%	57%	16%	100%	108%	117%	40%	66%
2014	49%	231%	64%	0%	5%	63%	52%	231%	15%	105%	94%	78%	44%	80%
2015	71%	142%	47%	4%	11%	81%	45%	208%	27%	135%	174%	25%	54%	79%
2016	77%	196%	41%	2%	8%	67%	45%	188%	24%	160%	229%	10%	7%	81%
2017	73%	317%	48%	3%	8%	77%	31%	172%	24%	106%	256%	14%	99%	94%
2018	40%	266%	59%	2%	9%	74%	22%	95%	21%	98%	295%	3%	127%	85%
2019	67%	363%	69%	2%	1%	72%	38%	97%	19%	123%	375%	7%	144%	106%
2020	76%	78%	52%	0%	7%	68%	38%	88%	13%	84%	407%	22%	116%	81%
2021	76%	51%	89%	4%	17%	55%	30%	23%	11%	99%	423%	53%	143%	83%
2022	62%	60%	125%	7%	8%	41%	86%	50%	7%	51%	407%	40%	133%	83%
Mean	62%	169%	69%	3%	6%	62%	41%	107%	18%	108%	253%	41%	76%	78%

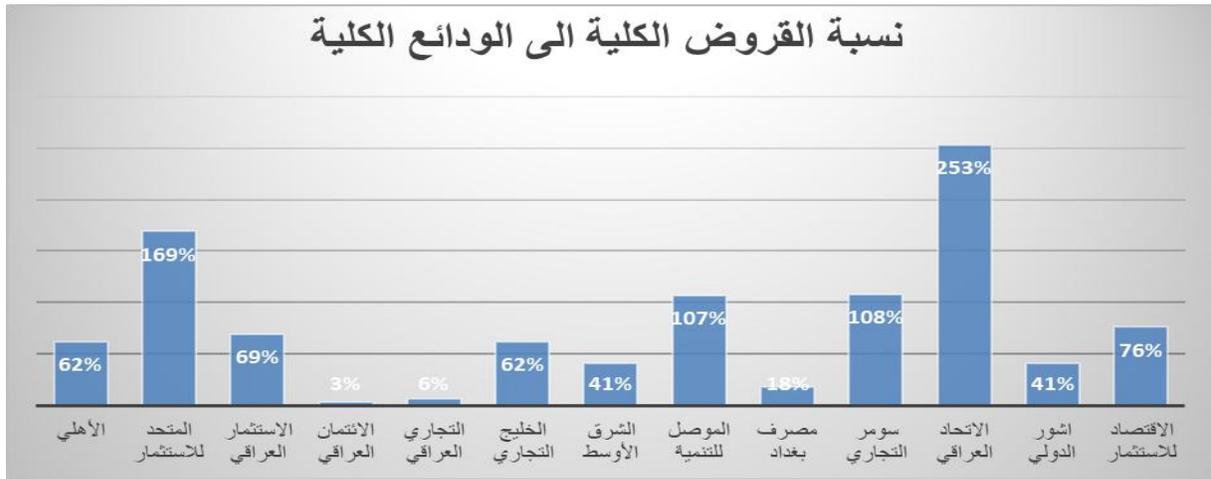
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2010-2022)

ويشير الارتفاع في هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر الائتمان، لأنه يتوافق مع أعلى نسبة من القروض التي يصعب تحويلها إلى نقد، خاصة خلال الأوقات التي تكون فيها السيولة مطلوبة وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يدل على حاجة المصرف إلى مصادر إضافية للسيولة النقدية لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة وتماشياً مع هذا المبدأ، ألزم البنك المركزي العراقي جميع المصارف الخاصة بالالتزام بالتوازن في استخدام مواردها المتاحة، وتحديدًا فيما يتعلق بالائتمان النقدي بالنسبة إلى إجمالي الودائع.

بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لنسبة (أجمالي القروض إلى أجمالي الودائع) خلال سنوات الدراسة (0.78) وقد ألزم البنك المركزي العراقي جميع البنوك الخاصة بالالتزام بحد أقصى لاستخدام الرصيد قدره 70% من إجمالي الودائع، سجلت المصارف عينة الدراسة مستويات متدنية في نسب المخاطر في (مصرف الائتمان العراقي، مصرف التجاري العراقي) إذ بلغ (0.03) (0.06) وكانت أعلى نسبة مسجلة في (مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية، مصرف سومر التجاري، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الاقتصاد للاستثمار) إذ بلغت (1.69) (1.07) (1.08) (1.53) (0.76) ويسلط التحذير الضوء على مخاطر كبيرة ناجمة عن انخفاض إجمالي الودائع، مما يشير إلى مخاطر السيولة المحتملة التي يواجهها البنك. ويرجع ذلك إلى التحدي المتمثل في تصفية القروض المصرفية طويلة الأجل، والتي تتطلب قدرًا كبيرًا من الوقت وبالتالي، يفتقر المصرف إلى ودائع كافية للوفاء بالتزاماته التمويلية، خاصة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية المرتبطة بهذه القروض طويلة الأجل ومن الأهمية بمكان أن يحافظ المصرف على التوازن بين توقيت استحقاقه للأموال والمواعيد النهائية لهذه الأموال.

ويتضح من المعلومات السابقة أن الوسط حسابي لدى (مصرف الائتمان العراقي، مصرف التجاري العراقي) إذ بلغ (0.03) (0.06) منخفض في هذا المؤشر وهذا يدل على أن المصرف آمن نسبيًا من مخاطر السيولة، حيث تشكل القروض نسبة قليلة من إجمالي الودائع. علاوة على ذلك، فإن معظم هذه القروض هي قروض قصيرة الأجل، مثل الأوراق التجارية والقروض القصيرة وهذا يسهل على المصرف إدارة أي أزمة محتملة ومعالجتها بسرعة عن طريق تصفية هذه القروض.

بالإضافة إلى ذلك، يشير هذا إلى أن البنوك التي حققت أقل من 70% في هذا المؤشر قد تبنت سياسة صحيحة وناجحة لمنح القروض، كما هو موضح في الشكل (7).



الشكل (7) مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2022)

الاستنتاجات

- وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من النتائج العملية للدراسة والمفاهيم المطروحة نظرياً:
1. قد أسفر مؤشر التحليل عن نتائج مختلفة عندما يتعلق الأمر بمخاطر الائتمان وذلك بسبب طرق استثمار الأموال من خلال القروض، وحجم الديون المخصصة، والقلق الذي ينشأ من احتمال عدم قيام المقترضين بسداد ديونهم، وغيرها من العوامل التي أثرت على التفاوت في الإطار الزمني قيد التحقيق.
 2. وأظهرت نتائج مخاطر السوق أن هذه البنوك كانت أكثر حذراً عندما يتعلق الأمر بمخاطر أسعار الفائدة، مما عزز عملياتها المصرفية وإن التقلبات المستمرة في أسعار الفائدة لها تأثير كبير على مخاطر أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى مكاسب أو خسائر للبنك وعلى الرغم من توفر بعض الأدوات المالية، إلا أن المصرف لا يزال يخضع لهذه التغيرات علاوة على ذلك، يتم تخصيص جزء من أدوات المصرف لأصول مثل السندات الطويلة التي ترتفع قيمتها عندما تنخفض أسعار الفائدة أو أصول مثل القروض ذات السعر الثابت التي لا تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة.
 3. تبين من التحليل الخاص لمخاطرة رأس المال إلى امتلاك المصارف عينة الدراسة يتبين أن البنوك قد شهدت ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً في نسبة رأس المال المملوك وقد تجاوزت هذه النسبة الحد الأدنى من المتطلبات التي حددها البنك المركزي العراقي بمرات عديدة وتكشف عينة الدراسة أن البنوك لديها رأس مال قوي يمكنه استيعاب وتخفيف وإدارة أي مخاطر بشكل فعال وفي حين أنه يوفر حماية معززة، فإن النمو المفرط فوق المعدل الضروري يؤثر سلباً على مستوى الأرباح المحققة كما يشير أيضاً إلى وجود أموال غير مستغلة وراكدة، مما يؤدي إلى تجميد الموارد الموجودة وتعطيلها الشكل الاتي يوضح ما تم ذكره.

التوصيات

- وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يطرح بعض من التوصيات فيما يلي:
1. تعزيز الثقافة الشاملة لإدارة المخاطر من خلال توفير التعليمات والتدريب على التعامل مع البيانات، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، ونقل المفاهيم والأفكار إلى إدارة المخاطر الشاملة من جميع المجالات والأقسام داخل البنك.

2. الاعتماد بشكل أكبر على إصدار القروض لتعزيز الأرباح حتى تتمكن البنوك من الاستثمار في الفرص التي يتيحها تغيير أسعار الفائدة والاستفادة من التحولات الاقتصادية والقيام بذلك، ستحتاج البنوك إلى دراسة الفرص والتحديات المحتملة واتخاذ الاحتياطات المختلفة، مثل إنشاء وتوسيع أقسام إدارة المخاطر داخل البنوك المشمولة في عينة الدراسة والاستعانة بشركات استشارية أجنبية للمساعدة في تجميع المحفظة الاستثمارية للبنوك والسعي إلى دمج أحكام لجنة بازل 3 التي توفر الضمانات الأساسية لعزل البنوك عن المخاطر المحتملة.
3. لا ينبغي المبالغة في الحفاظ على نسب سيولة عالية، لأن ذلك له تأثير سلبي على عوائد البنوك. وبدلاً من ذلك، العمل على تخصيص السيولة المتاحة للاستثمارات الآمنة التي تدر عوائد محترمة للبنوك، وتعزز فعالية إدارة الربحية، وتعزز أداء البنوك، والاستثمار في نسب رأسالية عالية، وتعزز سمعة البنوك نتيجة لذلك.
4. فيما يخص مخاطر السوق محاولة فهم وتحليل تحركات أسعار الفائدة من خلال تطوير نماذج تعتمد على هذه الاتجاهات للاستفادة من الفرص والابتعاد عن تحركات أسعار الفائدة غير المواتية، والتي يمكن أن تضر بمصالح البنوك وتستنزف أرباحها المحققة، مما يجعلها عرضة لمشاكل مالية خطيرة.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- الشمري، صادق راشد: إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الفرح، بغداد شارع السعدون، الطبعة الأولى، 2008.
- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- احبق، سميرة، آليات منح الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، 2013.
- عودة، أسماء الجبار، جامعة بغداد كلية العلوم الإسلامية، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية أنواعها وتحليلها، مجلة الجامعة العراقية العدد (54ج2) 2015 ص 264.
- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2006.

English References:

- Ahiable yao Emmanuel An, " Assessment of credit management practices At Agricultural Development bank (ADB) Brancnes in the Eastern Region of Ghona " , 2012.
- Alam, Zahangir& Masukujjaman," Risk Management Practices: A Critical Diagnosis of Some Selected Commercial Banks in Bangladesh", Volume–VI, Number–01,2011.
- Dam Dan Luy, (Evaluation Of Credit Risk Management Policies And Practices In A Vietnamese Joint Stock Commercial Bank Transaction Office), Business Economics and Tourism, 2010.
- David Murphy, Under standing the Risk, (The Theory and Practice of Financial Risk Management), Taylor and Francis Group, London, UK, 2008.
- Faridah Najuna Misman, (Credit Risk Management Of Islamic Banks: A Cross-Country Study),A PHD thesis, 2013.

Gabgub , Aburawi I " Analysis Of Non – Performing Loans In The Libyan State – Owned Commercial Banks " Perception Anaiysis Of The Reasons And A PHD thesis Methods For Treatment , Thesis Submitted In Fulfillment For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The School Of Government And International Affairs , Durham University ,2009.

Harvey, Jasmin, Enterprise Risk Management, The Chartered Institute of Management Accountants, Topic Gateway series No. 49, United Kingdom: (CIMA),2008.

William Fick, (A Framework To Investigate Risk Management In Commercial Banks), Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of M-Tech Cost and Management Accounting at the Nelson Mandela Metropolitan University, 2012.